

العدالة والتنمية المغربي يستنجد بذراعه الدعوي تمهيدا للانتخابات

زاوية اهتمامات كل واحدة من الهيئتين، في هذا اللقاء، يتضح أن قيادات العدالة والتنمية الحالية تخشى من تخلي الحركة عن دعمها على مستوى القواعد، مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية العام القادم.

وتستنتج شريفة لموير، أن واقع الحال يظهر جليا أن حركة التوحيد والإصلاح أمام صعوبة بين الإبقاء على الرابط الوثيق بين العمل السياسي والعمل الدعوي، وبين إقناع تنظيماتها بالتمسك بعقيدها الراسخة.

**العدالة والتنمية يخشى
من تخلي حركة التوحيد
والإصلاح عن دعمها على
مستوى القواعد، مع اقتراب
الانتخابات البرلمانية**

وتشرح بالقول "هَذَا الأمر كان واضحا خلال المرحلة السابقة لترؤس عبد الإله بن كيران لحزب العدالة والتنمية والحكومة إذ أظهر تشبته بالثقافة القائمة على الخلط بين الدعوي والسياسي، وهذا ما ولد لديه ميلا نحو الهيمنة، جعله في تناقض حاد مع الخطاب الديمقراطي المؤسساتي الذي يبنى على أساس التواصل والتفاهم والحوار العقلاني".

وبالعودة إلى نتائج المؤتمر السادس للحركة قبل عامين، نجد أن التوحيد والإصلاح قد كتسفت عن مرحلة جديدة مع الحزب السياسي شعارها التمايز بين التنظيمين على مستوى الهيئات التنفيذية، والمتمثلة أساسا في انتخاب قيادة جديدة للحركة خالية من أي قيادي في حزب العدالة والتنمية، وفي ذات الوقت وقع رفض ورقة قدمها القيادي مصطفى الخلفي تقترح الفصل النهائي بين الحزب والحركة على كل المستويات.

وفي خلاصة تقييمها، تؤكد شريفة لموير، "عسر التحول لدى حزب العدالة والتنمية، من عقدة شيوخ الجماعة، مما ولد صعوبة التكيف ما بين البنية المؤسساتية والخيار الديمقراطي، كنتيجة لمحاولة قيادة العدالة والتنمية التكيف بين ضرورات واقع التبريد المؤسساتي وضغط شيوخ الجماعة الذين يلعبون دور المرشد، في تحديد توجهات الحزب".

وشادت حركة التوحيد والإصلاح في أواسط سبعينات القرن العشرين، من خلال فعاليات جمعيات إسلامية.

وتحقق وحدة اندماجية بين الحركة و"رابطة المستقبل الإسلامي"، في 31 أغسطس عام 1996، لتولد رسميا الحركة باسمها وصيغتها الحاليين.

ومن ميلادها، أعلنت الحركة تبنيها خيار التمايز بين ثنائيات "الدعوي والسياسي، فيما يشكك المتابعون في ذلك.

ويقوم خيار التمايز، وفق أدبياتها، على شراكة استراتيجية بين الهيئتين الدعوية (الحركة) والسياسية (حزب العدالة والتنمية)، باعتبارهما شريكين في مشروع إصلاح واحد، والتمايز يشمل الوظائف ومجالات العمل والخطاب والرموز.



الدين ورقة انتخابية لإسلامي المغرب

محمد ماموني العلوي

الرباط - عاد الجدل في المغرب حول حدود التمايز بين الدعوي والسياسي لحزب العدالة والتنمية، قائد الائتلاف الحكومي، بعد لقاء الأمانة العامة للحزب مع حركة التوحيد والإصلاح، الجناح الدعوي للحزب.

واجتمعت قيادات العدالة والتنمية (إسلامي) على رأسهم سعد الدين العثماني الأمين العام للحزب، الأحد، بمسؤولين في حركة التوحيد والإصلاح بقيادة رئيس الحركة عبد الرحيم الشخي.

وعكس اللقاء ما يعيشه العدالة والتنمية من حالة غموض في الحسم بين الدعوي والسياسي، خاصة أن التوحيد والإصلاح تطرح منذ مدة مراجعة علاقتها مع الحزب على طاولة البحث.

وفيما توقع بعض المراقبين باحتمال اقتراب الطلاق بين الحركة، التي تعود إرهاصات ميلادها إلى سبعينات القرن العشرين، والحزب الحاكم، إلا أن آخرين يستبعدون ذلك.

وعلى العكس يبدو الطرفان انهما في طور إعادة الزخم لتنسيق مواقفهما معا بشكل منهجي مع اقتراب الانتخابات البرلمانية المزمع تنظيمها في العام 2021، أمام مخاوف من صعوبة حصول الإسلاميين على المرتبة الأولى في الانتخابات المقبلة.

وتتري شريفة لموير الباحثة في العلوم السياسية أن "ما يقع اليوم يظهر بالملحوس أن ادعاء أخذ مسافة بين العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح لا يخرج عن كونه تكتيكا سياسيا يفرضه المرحلة، تحت مبرر براغماتي صرف، أملا منطلق الاندماج المؤسساتي والانحناء للضغوط التي يفرضها السياق الإقليمي".

وسبق لسعد الدين العثماني، أن أكد التوجه نحو تعميق التمايز بين الحركة والحزب في مجالات العمل والرموز والخطاب، في إطار المراجعات والخطوات الاستراتيجية لحزبه. وتتابع شريفة لموير لـ "العرب"، "العثماني وخلال فترة ترؤسه للحكومة لم يستطع إثبات ما كان يدعيه كونه منظر التمايز بين السياسي والدعوي، وهذا ما أثبتته من خلال لقاءه مع جناح للتوحيد والإصلاح".

وتعتقد أنه من "الضروري الابتعاد عن منطق الضبابية والتحلي بالوضوح السياسي للتفريق بين العمل الدعوي والعمل السياسي داخل العدالة والتنمية".

وظهر سؤال التحالف أو الاندماج بين التنظيمين لأول مرة عندما انخرطت قيادات من حركة التوحيد والإصلاح في الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية في العام 1996.

وعرفت العلاقة بين الحزب والحركة صعوبات كثيرة في تسيير بعض الملفات والمواقف منها إقرار الحكومة التي يقودها العدالة والتنمية لقانون الإطار للتربية والتكوين، في شقه المتعلق بمواد "فرنسية التعليم"، والذي انتقدته حركة التوحيد والإصلاح بشدة.

ومن خلال قراءة كل من الحزب والحركة للظرفية الوطنية والدولية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من

ويجد هذا الرأي، ما يُبرره على أرض الواقع، بالنظر إلى المؤشرات الدالة على وجود خلافات بين الغنوشي والرئيس قيس سعيد، لم يبددها اللقاء الذي جمع بينهما، مساء الاثنين، أي قبل ساعات من الاجتماع بين يوسف الشاهد ونبيب القروي، حيث قال الغنوشي في أعقابها أن الرئيس قيس سعيد "أكد على ضرورة استمرارية الدولة وعلى أهمية الإسراع بالتحرك للخروج من حالة الفراغ ونسبه الفراغ الذي تعيشه البلاد حاليا".

ودفع تزامن هذه الاجتماعات وما رافقها من تطورات، المراقبين إلى إشارة الكثير من نقاط الاستفهام حول مصير الحكومة الجديدة المقترحة، التي يبدو أنها انزلت في مناهة الحسابات الضيقة التي ساهمت في ارتفاع منسوب التوجس والقلق لدى غالبية الأوساط السياسية التي لم تعد تخفي خشيتها من مخاطر عودة المسار الحكومي إلى مربع الإنسداد الذي من شأنه مخاطر استمرار الفراغ السياسي في البلاد.

لقاء الشاهد والقروي يهدد حكومة الجملي

الغنوشي يضغط للاستجابة لشروط حركة النهضة



الكرة الآن في ملعب القروي

حزب قلب تونس، أن "الاجتماع المذكور تم بترتيب الوزير السابق، ميروك كورشيد، القيادي الحالي في حزب تحيا تونس، بمساعدة أمين عام تحيا تونس، سليم العرابي، وذلك بهدف قطع الطريق أمام مناورات راشد الغنوشي".

**الغنوشي يحاول التخلص
من عبء الحكومة الجديدة،
والقاءه إلى الرئيس قيس
سعيد، أي الذهاب إلى
حكومة الرئيس**

ورات أن راشد الغنوشي، وأمام فشله في فرض المقرئين منه في الحكومة الجديدة، يسعى إلى تحقيق هدفين اثنين، أولهما توجيه رسالة إلى التيار الإصلاحية مفادها أنه مازال يمسك بكافة أوراق اللعبة السياسية في البلاد، وداخل حركته، بينما الثاني هو محاولة التخلص من عبء الحكومة الجديدة، والإلقاء به إلى الرئيس قيس سعيد، أي الذهاب إلى حكومة الرئيس، وبالتالي توريث الرئيس سعيد، وتحمله مسؤولية استمرار الفراغ الحكومي، وأي تداعيات قد يتسبب فيها في لاحق الأيام. ويتراقب هذا الرأي، مع رأي آخر، يربط مناورة راشد الغنوشي، بتطورات الملف الليبي، وهو بذلك لا يريد أن يكون لتونس حكومة في هذه الفترة حتى يبقى الموقف الرسمي التونسي هشاً ورحوا بما يُساعد الجانب التركي في الاستمرار في تدخله في ليبيا مدعوماً من حركة النهضة.

وفيما أكدت أن العلاقة بين الغنوشي والجملي ساعات كثيرة حتى اقتربت إلى ما يُشبه القطيعة، قالت مصادر مقربة من

وجاء هذا الاجتماع بعد اجتماع مُماثل بين رئيس الحكومة المُكلف، الحبيب الجملي، ورئيس حزب قلب تونس، نبيب القروي، الذي اجتمع أيضا مع زهير المغزاوي، أمين عام حركة الشعب، الأمر الذي دفع ببوابر رسم خارطة تحالفات جديدة على قاعدة رفض حكومة الحبيب الجملي المقترحة التي تواجه في نفس الوقت رفضاً مُقنعا من حركة النهضة الإسلامية عبرت عنه تصريحات العديد من مسؤوليها.

ومع ذلك، أثار توسُّط راشد الغنوشي للجمع بين نبيب القروي ويوسف الشاهد، في هذا التوقيت بالذات، تساؤلات حول الأهداف التي يرنو الغنوشي إلى تحقيقها في هذه الفترة الزمنية الضيقة التي تسبق الجلسة البرلمانية العامة لبحث منح الثقة للحكومة المقترحة التي تبقى بحاجة إلى 109 أصوات من أصل 217 حتى تتسلم مهامها.

وفي هذا السياق، تباينت الآراء، حيث ذكرت مصادر لـ "العرب"، أن "الغنوشي يُريد من وراء ذلك، الضغط على الحبيب الجملي لدفعه إلى الاستجابة لبعض اشتراطاته، وخاصة منها تغيير بعض الأسماء المُرشحة لحقائب وزارية لصالح عدد من المقرئين منه، وهو ما يرفضه الجملي الذي يبدو أنه استقوى على الغنوشي بجناح الصقور الذي يُعرف في حركة النهضة باسم "التيار الإصلاحية".

وفيما أكدت أن العلاقة بين الغنوشي والجملي ساعات كثيرة حتى اقتربت إلى ما يُشبه القطيعة، قالت مصادر مقربة من

يعد لقاء رئيس حكومة تصريف الأعمال يوسف الشاهد ورئيس حزب قلب تونس غير الملحن، حاسما في ما يخص مصير حكومة الحبيب الجملي، ورجحت مصادر أن يكون اللقاء الذي كان بوساطة زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي يطمح لهدفين: إما الضغط على الجملي للاستجابة لشروط النهضة في ما يخص فريقه المقترح، وإما الدفع بسيياريو حكومة الرئيس للتخلص من عبء حكومة هجينة، ولتحميل الرئيس التونسي قيس سعيد مسؤولية الفراغ الحكومي.

الجمعي قاسمي

تونس - ادخلت التطورات المُتسارعة على الساحة السياسية في تونس، وما رافقها من مواقف حزبية متناقضة، المزيد من الغموض الذي عمق ضبابية المشهد في علاقة بتشكيل الحكومة الجديدة التي اقترحها رئيس الحكومة المُكلف، الحبيب الجملي، والتي تنتظرها 72 ساعة حاسمة قبل عرضها للجنة المُقبل على البرلمان لنيل الثقة.

وتتالت المستجدات المحيطة بهذا المسار، وسقطت تبدلات غريبة في خارطة التحالفات السياسية والحزبية، جعلت مصير الحكومة الجديدة المقترحة ينزلق نحو صراع مكتشف بين مراكز النفوذ السياسية والحزبية، بدأ يتفاعل بوتيرة متسارعة في مسعى إلى فرض مقارباتها وسط أجواء مُلتبسة عكستها موازين القوى المُتقلبة.

وساهمت المناورات والمناورات المضادة للأحزاب الوازنة في البرلمان، وخاصة منها حركة النهضة الإسلامية برئاسة راشد الغنوشي، وحزب قلب تونس برئاسة نبيب القروي، في تزايد

خطة طوارئ تونسية لإيواء لاجئين من ليبيا

على الحدود مع ليبيا) قصد إقامة مكان لإيواء اللاجئين في صورة وصول العدد المحتمل إلى 20 ألف نازح".

وبحسب سليم، فإنه من "الصعب جدا الوصول إلى هذا الرقم، خاصة وأن الوضعية الحالية على الحدود مستقرة جدا". ومضى قائلاً "لا يوجد داع للحديث عن أزمة طوارئ في الوقت الحالي، حيث إننا لم نسجل أي طلب لجوء من الليبيين أو أي طلب إغاثة".

من جهته، اعتبر رئيس حكومة تصريف الأعمال، يوسف الشاهد، الثلاثاء، أن الوضع في ليبيا صعب، مؤكداً على جهوزية القوات الأمنية والعسكرية.

وزادت الأوضاع الأمنية تعقيدا في ليبيا، مع إعلان حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج عن توقيع اتفاق عسكري مع تركيا وتلقيها دعما عسكريا من انقرة لمواجهة الجيش الوطني الليبي، الذي يخوض منذ أبريل الماضي معركة

مدين (تونس) - أعلنت الهيئة المحلية للهلال الأحمر التونسي بمحافظة مدين (جنوب)، الثلاثاء، أن سلطات البلاد وضعت خطة طوارئ لاستقبال لاجئين محتملين ليبيين، جراء تازم الأوضاع في البلد الجار.

وقال رئيس الهيئة المحلية منجي سليم في تصريحات صحافية: "جرى منذ فترة، ضبط خطة عمل للتعامل مع الأزمة الليبية في صورة نزوح لاجئين محتملين إلى تونس".

وأضاف أن "هذه الخطة اشترفت عليها الحكومة التونسية برفقة عدد من ممثلي المنظمات الأممية بالبلاد، بينها المنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والهلال الأحمر التونسي، وجرت دراستها على جميع المستويات، وتم تحيينها في أكثر من مرة".

وذكر أن "الحكومة التونسية اختارت موقعا يقع في محافظة تطاوين (جنوب/